إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 08/219
للنشر الفوري
٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يعلن أن خمسين بلدا لا يزال يتضرر من أزمة الغذاء والوقود

لا يزال حوالي خمسين بلدا ناميا معرضا للخطر حتى عام ٢٠٠٩ من جراء ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، طبقا لما ورد في تقييم حديث صدر عن صندوق النقد الدولي. وقد صرح السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام الصندوق، بقوله: "في غمرة التركيز الراهن من المجتمع الدولي على الأزمة المالية في الاقتصادات المتقدمة، من الضروري عدم إغفال 'الأزمة الأخرى' ــ وهي استمرار التأثير المقوِّض الذي تُحْدثه ارتفاعات أسعار الغذاء والوقود في بعض أفقر بلدان العالم."

وقال السيد ستراوس–كان إن "أسعار الغذاء والوقود قد تراجعت إلى حد ما في الشهور الأخيرة، ولكنها لا تزال أعلى بكثير من المستويات التي بدأت بها الطفرات السعرية الأخيرة. ويعني ذلك صدمة كبيرة للعديد من البلدان ــ لا سيما الواقعة في إفريقيا." ودعا سيادته إلى اتخاذ المجتمع الدولي "إجراءات أكثر جرأة" من حيث تقديم المعونات الإضافية لمساعدة البلدان المعرضة للخطر.

ويشير التقييم المحدَّث الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن تأثير ارتفاعات أسعار الغذاء والوقود على البلدان النامية، والتي لا يبدو على الإطلاق أنها توشك على التناقص، لا تزال تتزايد منذ تقريره السابق الذي صدر في يونيو الماضي. وفي منتصف سبتمبر الجاري، انخفضت أسعار النفط بمقدار ٤٠% تقريبا عن مستويات الذروة التي بلغتها في منتصف يوليو الماضي، وإن ظلت ضِعْف المستويات المسجلة في نهاية ٢٠٠٦. وبالمثل، تراجعت أسعار الغذاء بمقدار ٨% عن ذروة يونيو الماضي، ولكنها لا تزال أعلى من مستوياتها في نهاية ٢٠٠٦.

وعلى ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تكون البلدان ذات الدخل المنخفض المستوردة الصافية للوقود معرضة لارتفاع فاتورة الوقود بما يعادل ٣,٢% من إجمالي ناتجها المحلي ــ أو ٦٠ مليار دولار أمريكي. وبالنسبة لثلاثة وأربعين من البلدان المستوردة الصافية للوقود، يعادل ارتفاع فاتورة الغذاء ٠,٨% من إجمالي الناتج المحلي ــ أو ٧,٢ مليار دولار أمريكي.

وأضاف السيد ستراوس–كان قائلا: "من منظور اقتصادي كلي، نرى آثار هذه التطورات في مراكز موازين المدفوعات والميزانيات العامة الوطنية التي تزداد ضعفا ــ فضلا على معدل التضخم المتسارع." فقد ارتفع معدل التضخم المتوسط في البلدان منخفضة الدخل بما يقرب من ثلاث نقط مئوية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يتجاوز ١٣% مع نهاية هذا العام. وقال سيادته: "كما نعلم جميعا إن التضخم يضر بالجميع، ولكنه يُلحِق ضررا بليغا بالبلدان الفقيرة."

وقد استمرت أيضا زيادة التكاليف المترتبة على استجابة سياسة المالية العامة لأزمة الغذاء والوقود. فكانت استجابة البلدان لتصاعد الأسعار متمثلة بالدرجة الأولى في تخفيض الضرائب والتعريفات الجمركية، وزيادة الدعم المالي الشامل، والتوسع في برامج التحويلات، وزيادة الأجور في القطاع العام. ويتبين من التقييم الحديث الذي أصدره صندوق النقد الدولي أنه من المتوقع للتكلفة المجمعة التي تتحملها المالية العامة في ٢٤ بلدا نتيجة لتزايد دعم الغذاء والوقود أن تتجاوز ٢% من إجمالي الناتج المحلي. ويشير التقرير أيضا إلى أن هذا الدعم يفتقر في معظم الأحوال إلى كفاءة التوجيه من حيث الوصول إلى أكثر الشرائح احتياجا.

دعوة للعمل

صرح السيد ستراوس–كان بأن "هذه الإحصاءات الخطيرة تحتم على العالم أن يقوم بالمزيد. فنحن نحتاج إلى تضافر القوى على المستويين المحلي والدولي للوقاية من ضغوط التضخم والميزانية المفرطة، مع السعي في نفس الوقت لمساعدة الفقراء."

وتشير دراسة صندوق النقد الدولي إلى اثنين من الأولويات بالنسبة للبلدان المتأثرة: أولا، استعادة السيطرة على التضخم، وهو ما يتطلب موقفا قويا على مستوى السياسة النقدية ــ بتشديدها حيثما كان ذلك ضروريا ــ وتجنب زيادة الأجور على نحو لا يمكن الاستمرار في تحمله؛ وثانيا، التحول إلى برامج لشبكات الأمان

الاجتماعي على درجة أكبر من كفاءة توجيه المنافع للمستحقين بغية حماية الفقراء بطريقة أكثر مردودية للتكلفة.

كذلك أهاب السيد ستراوس–كان بالمانحين أن يبادروا بتقديم المزيد، حيث قال "إن الدعم الخارجي، والذي يفضل أن يكون على هيئة منح في حالة البلدان منخفضة الدخل، لا يزال يشكل أهمية حيوية في تخفيف عبء التعديلات والحد من الآثار على الدخل الحقيقي ومستويات الفقر."

وقد عزز صندوق النقد الدولي، الذي يعمل بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، مساعداته المقدمة لخمسة عشر بلدا متأثرا ليصل مجموعها إلى ٢٦٤ مليون دولار أمريكي حتى الآن. وفي هذا الصدد، اجتمع في مقر الصندوق في ٢٣ سبتمبر الجاري ممثلين لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و"منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" لمناقشة كيفية تحسين التنسيق بين برامج عمل المؤسسات الثلاثة لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة التحديات التي يفرضها ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس التنفيذي للصندوق في الأسبوع الماضي على خطة لإصلاح خط ائتمان قائم ــ هو "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" ــ لتيسير حصول البلدان المتأثرة على الدعم المالي اللازم بشكل عاجل.